



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

هيئة تدابير الصحة النباتية

الدورة السابعة
روما، 19 – 23 مارس/آذار 2012
إستراتيجية تعبئة الموارد في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات
البند 9-2 من جدول الأعمال المؤقت

- 1- وافقت هيئة تدابير الصحة النباتية في دورتها الخامسة عام 2010 على تمويل مجموعة خبراء لإعداد إستراتيجية لتعبئة الموارد مدتها 5 سنوات وخطة تنفيذ إستراتيجية تمويل متعددة السنوات للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (الاتفاقية)، ووافقت أيضا على تقديم توصيات أو أفكار تتعلق بتعبئة الموارد إلى الأمين.
- 2- ورغم عدم إنشاء مجموعة عمل الخبراء، فقد وردت تعليقات مفيدة. وخلال الدورة السادسة للهيئة التي انعقدت عام 2011، قدم الأمين شفويا آخر المعلومات عن التقدم المحرز في وضع استراتيجية لتعبئة الموارد الخاصة بالاتفاقية. وأشار الأمين إلى أن استراتيجية تعبئة الموارد ستعالج قريبا وأن ذلك سيؤدي إلى خطة عمل منظمة، على أن تخضع للرصد والاستعراض بشكل ملائم من قبل اجتماعات المكتب والهيئة.
- 3- وبعد المناقشات التي دارت في عام 2011 مع مكتب الهيئة وجماعة العمل غير الرسمية المعنية بالتخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية، أعدت استراتيجية لتعبئة الموارد لعرضها على الهيئة في دورتها السابعة (الملحق الأول).
- 4- وإن الهيئة مدعوة إلى:

- (1) مناقشة إستراتيجية تعبئة الموارد الخاصة بالاتفاقية؛
- (2) تقديم اقتراحات لإدخال التحسينات اللازمة؛
- (3) اعتماد إستراتيجية تعبئة الموارد الخاصة بالاتفاقية.

الملحق الأول

تعبئة الموارد بالنسبة إلى الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

أولاً - الهدف

يكمُن هدف هذه الاستراتيجية في ضمان تمويل مستدام وكاف للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (الاتفاقية) من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للاتفاقية.

ثانياً - الغرض

التأكد من توافر موارد كافية للاتفاقية واستخدامها عن طريق وسائل تتسم بالشفافية والكفاءة والفعالية لتحقيق الأغراض التالية:

- حماية الزراعة المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي العالمي من خلال الحيلولة دون انتشار الآفات؛
- حماية البيئة والغابات والتنوع البيولوجي من الآفات النباتية؛
- إتاحة فرص التنمية الاقتصادية والتجارية من خلال تعزيز تنسيق المعايير الدولية للصحة النباتية؛
- تنمية قدرات الأعضاء في مجال الصحة النباتية لتحقيق الأهداف الثلاثة الأولى.

تقديم التوجيهات لأمانة الاتفاقية بشأن كيفية التماس موارد من خارج الميزانية من الجهات المانحة وبخصوص تطبيق ممارسات مراعية للجهات المانحة الصديقة تتعلق بالإبلاغ والإدارة في المجال المالي،

تحديد مسؤوليات هيئة تدابير الصحة النباتية (الهيئة) في عملية تعبئة الموارد وإسداء المشورة إلى الهيئة بشأن الأدوات التي ينبغي وضعها للتمكن من تعبئة الموارد بشكل مستدام،

إذكاء وعي الأطراف المتعاقدة والجهات المانحة الصديقة باحتياجات الاتفاقية إلى الموارد.

ثالثاً - الأهداف

ألف - إنشاء إطار مالي وإداري مناسب

من الأرجح النجاح في تعبئة الموارد من خلال إنشاء إطار إداري مناسب. ويجب لهذا الإطار أن يشمل الإدارة والقيادة الفعالتين اللتين ستضمنان المساءلة والشفافية بالنسبة للاتفاقية وعملياتها المتعلقة بالميزانية. وتتعرّز الدعوة إلى

توفير موارد إضافية من خلال إبراز أن الاتفاقية لديها نظم مالية ستصون الموارد المجمعة، بما في ذلك ضوابط مالية ملائمة تثبت حسن الإدارة وبناء الثقة. وإذا أدركت الجهات المانحة أن مساهماتها تستخدم استخداماً جيداً، فإن هذا سيدعم الاستدامة وممارسات المساءلة الجيدة على المستوى الداخلي ضمن المنظمة. ويشار أدناه إلى إنشاء إطار إداري مناسب.

تقر أمانة الاتفاقية والهيئة بأن إنشاء أدوات للحوكمة المالية أمر ضروري لوضع هياكل وأحكام مناسبة للإدارة والرقابة والشفافية المالية، تؤدي بدورها إلى تعزيز ثقة الجهات المانحة وتحفيز المساهمات بالموارد في أنشطة الاتفاقية.

التوصيات:

ألف - 1 إنشاء لجنة مالية

تنشئ الهيئة لجنة مالية ينبغي أن تتألف من عدد أقصاه 3-4 أشخاص. (يرد مشروع اختصاصات لجنة المالية في الملحق الثاني). وتوفر الأنشطة الرئيسية لهذه اللجنة الشفافية والرقابة في المجال المالي. ويجوز للجنة أيضاً أن تشارك في التخطيط الاستراتيجي للميزانية وأنشطة التواصل، مثل جمع التبرعات.

يمكن إدراج إشارات إلى لجنة المالية في الصيغة المنقحة المقبلة للاتفاقية.

ألف - 2 تحسين الشفافية والوضوح فيما يتعلق بالميزانية

تعزز الهيئة الشفافية والوضوح فيما يتعلق بالميزانية من خلال اعتماد خطوط توجيهية لإعداد الميزانيات (العادية أو المستندة إلى المشاريع أو حسابات الأمانة)، وتقديم التقارير بهذا الشأن. وتقر الهيئة بأن الشفافية والوضوح فيما يتعلق بالميزانية أدوات أساسية للحفاظ على الموارد المجمعة، لإبراز حسن الإدارة المالية ولبناء الثقة مع الجهات المانحة.

باء - وضع استراتيجيات الاتصالات والمعلومات

يعتبر تقديم رسالة واضحة ومتسقة عن الاتفاقية وأنشطتها مكوناً رئيسياً في الجهود الهادفة إلى تعبئة الموارد. وتكتسي الطريقة التي يتم بها توصيل المعلومات بشأن الاتفاقية إلى الجهات المانحة المحتملة وغيرها أهمية كبيرة جداً لأنها يمكن أن تنطوي على حل تأمين استعداد الجهات المانحة للمشاركة في أنشطة الاتفاقية. وسيؤدي وضع استراتيجية اتصالات متناسقة ومدروسة إلى إثارة الاهتمام بعمل الاتفاقية والتوعية به. وهذا بدوره سيؤدي بكل وضوح إلى التشديد على ما تتمتع به الاتفاقية من نقاط القوة/ المزايا النسبية وإلى الاعتراف بالدور الذي تضطلع به الاتفاقية في

أنشطة وضع المعايير والأنشطة الإنمائية. وإقناع مختلف الجهات بفكرة الاتفاقية أمر حاسم الأهمية في الحصول على الموارد اللازمة لإنجاز مهمة المنظمة.

التوصية:

باء-1 وضع إستراتيجية اتصالات خاصة بالاتفاقية

تُعَدُّ الهيئة، بالتعاون مع الأطراف المتعاقدة، إستراتيجية تواصل أو اتصالات تضع فيها، ضمن جملة أمور أخرى الاتفاقية نفسها على أنها "علامة تجارية". كما تصيغ الهيئة سياسة إعلامية محددة لتيسير رسائل الأمانة والمكتب إلى وسائل الإعلام والجهات المانحة المحتملة وجهات أخرى. وستعد هذه الاستراتيجية من خلال الاستفادة من الموارد العينية المقدمة من عدد صغير (3-4) من الأعضاء المتعاقدين المهتمين الذين سيضعون استراتيجية ستشمل جميع أدوات الشبكات الاجتماعية المتاحة (الفيديو وتويتر وغيرها) من أجل الوصول إلى أكبر جمهور ممكن. وستشمل هذه الإستراتيجية أيضاً تواصلاً مع المنظمات المعنية بالبيئة والغابات. وستعمل هذه المجموعة بشكل غير رسمي ومخصص بالتنسيق مع موظفي الأمانة المناسيين. وستنشئ نقاط حوار متسقة ومتناسكة لضمان الاتساق في "رسالة الاتفاقية" لدى إجراء اتصالات خارجية.

جيم- تكثيف نظام المساهمات العينية

نتيجة للتطورات التكنولوجية الحاصلة في مختلف أنحاء العالم، بات من الأسهل بكثير الوصول إلى الموارد البشرية من ذوي المهارات العالية دون الحاجة إلى تعيينهم وتوظيفهم ونقلهم إلى مكان معين. وقد وفرت مساهمات الخبراء العينية الأخيرة مساعدة أساسية.

التوصيات:

جيم-1 تعزيز استخدام الخبرة العينية

تشجع الهيئة بشدة المنظمات القطرية والإقليمية لحماية النباتات وأنواع أخرى من المجموعات على مساعدة الاتفاقية من خلال الإسهام في عمل الأمانة على مدى فترة زمنية (سنة أو أكثر على سبيل المثال) بخبراء بصفتهم علماء أو مستشارين لمعالجة قضايا هامة تكون فيها موارد الأمانة الشحيحة غير متوفرة. وينبغي تنظيم عملية اتخاذ هذه الترتيبات لغرض التوضيح للمراقبين الخارجيين أن الهدف من وراء هذه المساهمات هو تقديم مساعدة خبراء فقط للعمل لصالح الاتفاقية دون توقع أي تأثير غير ملائم لنتائج هذه الجهود. وتوضع أشكال عقود موحدة، تتيحها الأمانة العامة للاستخدام من قبل المساهمين المهتمين. ويمكن للخبراء العمل بشأن المعايير أو المساعدة الفنية أو تبادل المعلومات أو غيرها من القضايا حسب الاقتضاء. كما يمكن لهؤلاء الخبراء العمل في الأمانة نفسها أو في بلدانهم.

جيم-2 زيادة برامج المتطوعين القائمة إلى أكبر حد ممكن

ينبغي لأمانة الاتفاقية والهيئة أن يلتصبا على نحو متزايد من الأطراف المتعاقدة تقديم مساهمات بشرية عينية. وينبغي تشجيع برامج المتطوعين القائمة، مثل برنامج الموظفين الفنيين المعاونين وبرنامج التدريب الداخلي وبرنامج الشراكة، بشكل أكثر كفاءة، وعرضها على الأطراف المتعاقدة والجهات المانحة الأخرى كأطر يمكن من خلالها القيام بالمساهمات البشرية العينية.

جيم-3 زيادة استخدام مجموعات صياغة غير رسمية

تزيد الهيئة من استخدام مجموعات صياغة غير رسمية لتحضير قضايا ذات أهمية تكون من أجلها موارد الأمانة الشحيحة غير متوفرة.

جيم-4 اعتماد "الأمناء الفنيين" كشكل جديد للمساهمة العينية البشرية

بالاقتران بنظام رسمي لرعاية الاجتماعات، يعتمد شكل جديد من المساهمات العينية البشرية— وهو "الأمين الفني". "فالأمناء الفنيون" سيقومون بالإشراف الفني على أنشطة فرق الخبراء أو المجموعات الدائمة الأخرى وسيوفروهم الطرف المتعاقد الراعي للاجتماع. وستضع الهيئة قواعد محددة لهؤلاء الأمناء الفنيين.

دال- إضفاء الطابع المؤسسي على رعاية الاجتماعات

أسهم نظام أنشطة وضع المعايير التي يتم رعايتها بشكل مخصص في نجاح عملية وضع معايير مستدامة للاتفاقية وأدى ذلك إلى تخفيف حدة التخفيضات المهمة في مجال وضع المعايير بسبب القيود المالية التي تعرفها الاتفاقية. وبأخذ الممارسات المعتمدة في هيئة الدستور الغذائي كمثال، من المستحسن وضع نظام رسمي ومستدام لرعاية اجتماعات وضع المعايير، بما في ذلك توفير الموارد البشرية اللازمة للإشراف الفني على الأنشطة.

التوصيات:

دال-1 إضفاء الطابع المؤسسي على نظام رسمي للرعاية المستدامة للاجتماعات

تضفي الهيئة الطابع المؤسسي على رعاية الاجتماعات من خلال إضفاء الطابع الرسمي على قواعد وإجراءات هذا النظام. ويتوخى أن "تتعهد"فرادى الأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية برعايتها لنشاط مستمر معين لفترة أطول (5 سنوات مثلاً) وفقاً لقواعد الهيئة المتعلقة برعاية الاجتماعات. فهذا يمكن أمانة الاتفاقية والهيئة من تخطيط أنشطة وضع المعايير على نحو أكثر استدامة.

دال-2 رعاية المعايير

ينبغي للهيئة الموافقة على آليات مختلفة لزيادة الموارد بالنسبة لعملية وضع المعايير الخاصة بالاتفاقية. ومن المستحسن اعتماد عملية رعاية أو مناصرة أكثر فعالية للمعايير، خصوصا في ما يتعلق بزيادة وضع معايير تتعلق بالسلع الأساسية والآفات. وينبغي تشجيع رعاية المعايير. كما ينبغي لأي موضوع مدرج على قائمة المواضيع المطروحة لمعايير الاتفاقية والمصادق عليها من قبل الهيئة، وبغض النظر عن أولوية الهيئة، أن يكون متاحا للدعم الخاص بالتمويل أو الرعاية لتغطية جميع تكاليف وضع المعيار المقترح. ويتعين على المواضيع الجديدة المطروحة للمعايير، التي تقترحها الأطراف المتعاقدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات، أن تشمل مشاريع مواصفات، واستعراض الأدبيات، وتحديد الموارد اللازمة لوضع المعيار كلما أمكن ذلك.

هاء- تنمية القدرات

تنطوي إقامة شراكات مع جهات مانحة محددة على إمكانات كبيرة تتجاوز مجرد تقديم الأموال إلى الاتفاقية. بل هي أيضا وسيلة بالغة الأهمية يمكن من خلالها توسيع نطاق عمل الاتفاقية دون التماس الموارد المحدودة أو إنفاقها. وفيما يلي مقترحات لتعظيم استخدام الشراكات بطريقة غير تقليدية.

التوصيات:

هاء-1 زيادة تعزيز تقييم القدرات في مجال الصحة النباتية

تؤيد الهيئة الجهود التي تبذلها الأمانة بهدف توسيع نطاق تطبيق وقبول أداة تقييم القدرات في مجال الصحة النباتية بما يتجاوز الممارسة الحالية. فعلى سبيل المثال، يتجه البنك الدولي نحو استخدام أداة تقييم القدرات في مجال الصحة النباتية كخطوة أولى في المشاريع التي يوجد فيها مكون للصحة النباتية. وتكمن الفائدة الأولى في الارتقاء بمستوى الوعي بهذه الأداة نفسها داخل البنك في حين تتمثل الفائدة الثانية في ما ينتج عن ذلك من وضع مصدر للتمويل مع تلقي الاتفاقية للأموال لإدارة أداة تقييم القدرات في مجال الصحة النباتية. وتدعو الهيئة أيضا إلى اتباع نهج مماثل مع المنظمات المانحة الأخرى. وينبغي لاستخدام أداة تقييم القدرات في مجال الصحة النباتية كآلية لاستعراض مشاريع لتنمية القدرات لمدة زمنية أطول كوسيلة لضمان بقاء الجهود على مسارها الصحيح أن يحظى بإقرار الهيئة. ولمواصلة تشجيع تقييم القدرات في مجال الصحة النباتية، ينبغي النهوض بقائمة الخبراء للحصول على المساعدة في هذا المجال.

هـ-2 زيادة رسوم الخدمات المقدمة مقابل الخدمات الاستشارية

توفر أمانة الاتفاقية عددا كبيرا من الموظفين لإسداء المشورة إلى الإدارات الأخرى في المنظمة أو المنظمات الدولية الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بالصحة النباتية، لاسيما في ما يخص مشاريع التعاون التقني. وينبغي لأمانة الاتفاقية أن تعتمد سياسة صارمة تعوض فيها الخدمات التي تقدمها أمانة الاتفاقية بشكل كامل من خلال مساهمات مالية في حساب أمانة الاتفاقية.

واو- تعزيز الأدوات والممارسات المالية المؤسسية

إن الأدوات المالية المتاحة حاليا للاتفاقية محدودة للغاية وتتخذ بالأساس شكل مساهمة في الميزانية العادية للمنظمة والمساهمات من خارج الميزانية المحدودة جدا من خلال حسابات الأمانة. وفي حين أن أدوات التمويل التقليدية هذه مهمة بدون أدنى شك، فإن وضع أدوات مالية جديدة لتمويل أنشطة الاتفاقية أمر حاسم الأهمية لنجاح عجلة تقدمها. ويمكن النظر في الأدوات والممارسات المالية لوضع مخططات مدرة للدخل، واتفاقات أو نظم دولية جديدة للتمكن من تحقيق الكفاءة في الإنفاق داخل أمانة الاتفاقية.

زاي- التحسينات المؤسسية والعلاقات مع الجهات المانحة والبرامج التحفيزية

تيسر التكنولوجيات الجديدة نقل المعلومات بطرق لم تكن متوقعة قبل أقل من عشر سنوات. ونتيجة لذلك، تتشكل مجموعات مصلحة جديدة، ويتم تبادل المعلومات على الصعيد العالمي بوتيرة جنونية. وينبغي للاتفاقية الاستفادة من هذه التطورات وإتاحة الفرصة لزيادة الاهتمام العالمي بقضايا الصحة النباتية. وإلى جانب الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية، مثل المؤتمرات الفيديوية والحواشيب وغير ذلك، ينبغي للاتفاقية أن تسعى إلى توسيع نطاق تفاعلها مع مجموعات المصالح والمنظمات غير الحكومية التي لم تتفاعل معها قط من قبل.

التوصيات:

زاي-1 وضع سياسة لاستخدام أفضل التكنولوجيات المتاحة والنهج الأخرى غير التقليدية لإجراء أعمال الاتفاقية

يوجد فعلا مثال جيد لهذا النوع من الجهد المشار إليه هنا. ويشكل نظام التعليق على الإنترنت بالنسبة للمعايير الدولية المقترحة "ممارسة فضلى" لتعزيز التعليق فيما يخص عملية وضع المعايير. وسيؤدي العمل على إضفاء الطابع المؤسسي على هذا النظام وجعل استخدامه إلزاميا، وغيره عند الاقتضاء (مثل المؤتمرات الفيديوية على الإنترنت من خلال سكايب والتوجه إلى الاجتماع لإجراء مناقشات/اجتماعات مخصصة، وغير ذلك) إلى تخفيض التكاليف المخصصة لعقد جلسات مسائية على هامش الاجتماعات السنوية للهيئة. وستتحقق فوائد إضافية

من خلال عقد اجتماعات رئيسية خارج روما كلما أمكن ذلك في المناطق التي تكون فيها التكاليف المالية لاتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد الاجتماعات أقل بكثير.

زاي-2 وضع برنامج رسمي للعلاقات مع الجهات المانحة

في الوقت الذي سيتوقف فيه الكثير من العمل اللازم لوضع هذا البرنامج على إنشاء نظام شفاف للإبلاغ المالي ضمن أمانة الاتفاقية، فإن هناك تدابير إضافية ينبغي اتخاذها ستضمن استمرار دعم أنشطة الاتفاقية. وينبغي لها أن تشمل رسالة متماسكة للاتفاقية، يتعين استخدامها من جانب أي طرف متعاقد بالإضافة إلى الأمانة، يمكن أن تقدم شرحا موجزا للأسباب التي يتعين من أجلها للجهات المانحة توفير الموارد، وكيف ستستخدم هذه الموارد، وكيف ستحدث النتائج المحققة تغييرا، وكيف يمكن شكر الجهات المانحة على دعمها (انظر زاي-3 أدناه). وإلى جانب ذلك، ينبغي للهيئة حشد الأطراف المتعاقدة لضمان اعتبار جميع المنظمات المانحة الممكنة شركاء محتملين. وينبغي التركيز بشكل خاص على إقامة علاقات مع المنظمات غير الحكومية واتحادات القطاعات (مثل الجماعات المعنية بالحراجة)، التي لها مصالح تتوافق مع مصالح الاتفاقية.

زاي-3 إنشاء برنامج تحفيزي للجهات المانحة

يمكن في أحيان كثيرة لجهود بسيطة أن تحدث تغييرا كبيرا في تأمين الدعم، المالي أو غيره، للجهود التي تبذلها منظمة ما. ويمكن أخذ الاعتبار النفسية الهامة في ضمان "التزام" الجهات المانحة والمساهمين والمتطوعين وجهات أخرى، بالاتفاقية. وإذا كانت هذه الجهات "مربوطة" بالاتفاقية، فإن من الأرجح أن يقدم لها الدعم بالموارد لفترة زمنية أطول وبطريقة أكثر استدامة. وسيستهدف برنامج "تحفيزي" هذه الفئة من خلال توجيه الشكر لها على الدعم الذي تقدمه والعمل بشكل محدد على وضع هدف شخصي لما توفره من دعم. ويحدث هذا الشكر خلال الاجتماع السنوي للهيئة في روما ويمكن أن يكون بسيطا مثل الشكر والامتنان من الأمين بشأن المساهمات الرئيسية أو معقدا مثل إنشاء جائزة رسمية.

حاء- تنقيح الاتفاقية

جرت العادة على أن تنتمي أحكام الصكوك المالية والقرارات إلى الأحكام الأساسية للمواثيق أو الاتفاقيات المؤسسة للمنظمات الدولية. ويرغب واضعو هذه الاتفاقات الدولية في ضمان تحديد الحقوق والمسؤوليات المالية بوضوح وإمكانية التنبؤ بالمساهمات المالية. ولا تتضمن الاتفاقية أية صكوك أو أحكام مالية، نظرا إلى أن الاتفاقية الأصلية (1951؛ المنقحة 1979) كانت من وجهة نظر تنظيمية اتفاقية دون جهاز لاتخاذ القرارات. ولم يؤد تنقيح الاتفاقية في عام 1997 إلى وضع هيكل مادي للاتفاقية في شكل أمانة أكبر وجهاز رئاسي، ولكنها لم تتضمن صكوكا مالية. وتم

تفادي ذلك بالأساس لأنه كان من المفهوم أن إدراج صكوك مالية في الاتفاقية سيفرض التزامات إضافية على الأطراف المتعاقدة، وهو ما سيقضي بدوره تصديق جميع الأطراف المتعاقدة على الاتفاقية الجديدة بدلا من مجرد قبولها.

وبعد مضي خمس عشرة سنة على التنقيح الأخير للاتفاقية، تناقش الاعتبارات لإدخال تعديلات جديدة على الاتفاقية، وقد يجري تنقيح جديد للاتفاقية بحلول نهاية العقد الحالي. فالاتفاقية هي منظمة حيوية وينبغي الحفاظ على هذه الحيوية وإبرازها في نص الاتفاقية. وفي سياق تنقيح عام للاتفاقية، سيكون من المستحسن بشدة توضيح المسائل المتعلقة بالميزانية والمالية الخاصة بالاتفاقية بما في ذلك تحديد مصادر المساهمات المالية والسلطات التشغيلية الكاملة وتلك المتعلقة باتخاذ القرارات المالية بالنسبة للهيئة.

طاء- التنفيذ

سيجري تنفيذ استراتيجية تعبئة الموارد على مدى فترة تبدأ من عام 2012 حتى عام 2021.

ياء- الرصد

يعتبر رصد إستراتيجية تعبئة الموارد مكونا حاسم الأهمية في التنفيذ وينبغي أن يكون وظيفة أساسية لجميع المشاركين في هذا النشاط. وفي حين أن عملية الرصد هي نشاط مستمر ينبغي أن يشرك كل المساهمين في تنفيذ هذه الاستراتيجية، فإنه ينبغي للأمانة أن ترفع إلى جماعة العمل غير الرسمية المعنية بالتخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية والهيئة تحديثا سنويا موجزا من أجل تقديم تعليقات بشأن مدى بلوغ أنشطة استراتيجية تعبئة الموارد لأهدافها.

كاف- الاستعراض

ينبغي إجراء استعراض رسمي لاستراتيجية تعبئة الموارد في غضون سنتين من إطلاقها، مع القيام باستعراضات لاحقة مرة كل سنتين بعد ذلك. وينبغي للاستعراض أن يأخذ في الاعتبار نتائج عملية الرصد من أجل تحديد المشاكل المحتملة في مرحلة مبكرة واقتراح الحلول الممكنة وإدخال التعديلات اللازمة على الإستراتيجية عند الاقتضاء، وتقييم مدى قدرة الإستراتيجية على تحقيق أهدافها العامة.

الملحق الثاني

اختصاصات اللجنة المالية

1- الهدف

الهدف من اللجنة المالية هو زيادة الأمن المالي لأمانة الاتفاقية ، وذلك من خلال :

- تعزيز ثقة الجهات المانحة في الآليات المالية للاتفاقية
- مساعدة أمانة الاتفاقية وهيئة تدابير الصحة النباتية في جهود التماس الموارد
- تحسين كفاءة التخطيط المالي

2- نطاق عمل اللجنة المالية

سيكون على اللجنة المالية مساعدة أمانة الاتفاقية ومكتب هيئة تدابير الصحة النباتية في ما يلي :

- التخطيط المالي
- رفع التقارير المالية
- تعبئة الموارد
- وضع إجراءات تتعلق بالشفافية المالية وتعبئة الموارد

3- هيكل اللجنة المالية

سوف تضم اللجنة المالية أربع أعضاء متطوعين يقوم باختيارهم مكتب الهيئة

وينبغي لأعضاء اللجنة المالية تمويل سفرهم وإقامتهم عند حضور الاجتماعات. وفي حال طلب أعضاء اللجنة المالية موارد باسم أمانة الاتفاقية يمكن طلب الحصول على المساعدة المالية.

4- مهام اللجنة المالية

سوف تسعى اللجنة المالية إلى تحقيق أهدافها من خلال الاضطلاع بالمهام التالية :

- وضع الإجراءات لتحقيق الشفافية في الميزانية
- مساعدة أمانة الاتفاقية في وضع التقارير السنوية للميزانية

- تطوير أشكال ميزانية موحدة
- مساعدة أمانة الاتفاقية في وضع مقترحات الميزانية السنوية
- استعراض المسائل المتصلة بالموارد
- مساعدة أمانة الاتفاقية في تطوير الخطط التشغيلية الواردة في الميزانية
- مساعدة أمانة الاتفاقية وهيئة تدابير الصحة النباتية في أنشطة تعبئة الموارد
- رفع تقارير منتظمة إلى مكتب الهيئة وجماعة العمل غير الرسمية المعنية بالتخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية
- أي نشاط آخر يتصل بالشؤون المالية يحيلها إليها مكتب هيئة تدابير الصحة النباتية

5- أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

تقوم الأمانة بتقديم الدعم الإداري والتقني حسب الاقتضاء.